

"شمس": مذبحه غزة تستدعي موقفاً عربياً ودولياً حاسماً

الثلاثاء 2018/5/15

رام الله - دنيا الوطن

أدان مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بأشد العبارات المذبحة التي ارتكبتها قوات الاحتلال العسكري الإسرائيلي بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة، والتي أسفرت عن ارتقاء 59 شهيداً وإصابة 2771 جريحاً من الرجال والنساء والأطفال والمقعدين المدنيين العزل، جراء استخدام قوات الاحتلال للطيران الحربي والمسير والمدفعية والرصاص بكل أنواعه والغازات السامة، وذلك أثناء قيام المتظاهرين السلميين بالتعبير عن احتجاجهم لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، ومطالبتهم بعودتهم إلى ديارهم التي هجر منها أجدادهم وإبائهم قبل سبعون عاماً، بفعل المجازر التي ارتكبتها العصابات الاسرائيلية بحق المدنيين الأمنيين في مدن وقرى فلسطين العام 1948 .

وطالب مركز "شمس" الدول العربية والإسلامية وكل الدول الصديقة والمحبة للسلام ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز، واتحاد دول أمريكا الجنوبية بالوقوف أمام الجرائم الإسرائيلية، وبكبح جماح دولة الاحتلال، وإلزامها باحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، كما ويطالب المركز من المجتمع الدولي بضرورة توفير الحماية لأبناء شعبنا والوقف قولاً وفعلاً مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها تمكينه من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وتقريره مصيره .

كما ودعا مركز "شمس" السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديم ملف الاستيطان إلى المحكمة الجنائية الدولية، باعتبار الاستيطان جريمة حرب مستمرة، ومن أجل ألا تكون المذبحة، مناسبة لعقد المزيد من الندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات واللقاءات في وسائل الإعلام والاعتصامات، وإصدار بيانات الشجب والاستنكار، ومطالبة دولة الاستعمار بريطانيا بالتكفير عن خطيئتها بالاعتذار للشعب الفلسطيني وتحمل مسؤوليتها التاريخية والسياسية والقانونية والحقوقية والأخلاقية باعتبارها السبب في زرع دولة الاحتلال في أرضنا، فعلى أهمية ذلك وضرورته وعدم التنازل عنه على مر الأجيال، فالأهم الآن التوجه للأمم المتحدة من أجل أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والسياسية، وليس الأمم المتحدة هي من أصدر شهادة ميلاد دولة الاحتلال استناداً للقرار رقم (181) الصادر بتاريخ 1947/11/29 ؟، والخطوة الثانية أن نتوجه كدولة فلسطين وعبر جامعة الدول العربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وأن نطلب رأياً إفتائياً حول مدى قانونية وعد بلفور الذي أسس لقيام دولة الاحتلال، واستمرار اعتقال الأسرى الفلسطينيين من قبل دولة الاحتلال. فعلياً أن نفاضي بريطانيا الاستعمارية ودولة الاحتلال إسرائيل أمام القضاء الدولي عما قامت به ضد الشعب الفلسطيني من جرائم وأذى يندى له الجبين الإنساني .

